مجلة الدراسات التنموية و ريادة الأعمال
ISSN: 2830-988X
المجلد:01-العدد:02/ ديسمبر-2023
ص ص71-89

OEB Univ. Publish. Co.

التنويع الإقتصادي في الجزائر، الصناعات الإبداعية كبديل إستراتيجي

Economic diversification in Algeria, creative industries as a strategic alternative

مراد رحو [1]، يامنة عاشور ثاني [2]

[1] مخبر الحوكمة العمومية والإقتصاد الإجتماعي، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)،
mourad.rahou@univ-tlemcen.dz

[2] مخبر الحوكمة العمومية والإقتصاد الاجتماعي، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)،
yamna.achourtani@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2023/08/01 تاريخ قبول النشر: 2023/09/19 تاريخ النشر: 2023/12/31

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النموذج الجديد للنمو الاقتصادي بالجزائر، في ظل التوجه نحو سياسة التنويع الإقتصادي، وما مدى الإعتماد على الصناعات الإبداعية كأحد البدائل الإستراتيجية الحديثة ضمن مشروع التنمية الجديد.

وتم التوصل إلى أن سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر ترتكز بداية على تعزيز القطاعات الأساسية كخطوة أولية للتحول نحو عملية توسيع القاعدة الإنتاجية، وأن عملية أقصدة الثقافة كجزء من الصناعات الإبداعية هي أحد البدائل التي يستهدفها النموذج الجديد.

الكلمات مفتاحية: التنويع الإقتصادي، النموذج الجديد، الصناعات الإبداعية، أقصدة الثقافة.
تصنيف JEL : L52,O1,O34,Z11.

Abstract:

This study aims to shed light on the new model of economic growth in Algeria, given the shift towards economic diversification policy and the extent of reliance on creative industries as one of the modern strategic alternatives within the framework of the new development project.

The findings indicate that Algeria's economic diversification policy initially focuses on enhancing core sectors as a preliminary step towards expanding the production base. Additionally, the transition towards cultural industries as part of the creative industries, represents one of the alternatives targeted by the new model.

Keywords: Economic diversification, new model, creative industries, cultural industries.
Jel Classification Codes: L52,O1,O34,Z11

المؤلف المرسل: مراد رحو.

1.مقدمة:

يواجه الإقتصاد الجزائري العديد من تحديات للخروج من الريعية الإقتصادية نحو التنوع الإقتصادي، تعزيزا للقاعدة الإنتاجية المولدة للثروة، والقادرة على التعزيز من إستدامة النمو الإقتصادي، والذي يتطلب تشغيل الطاقات الإنتاجية الفعالة في خلق الثروة.

ويعتبر العنصر البشري المبدع ذو المهارات العالية والموهبة كطاقة إنتاجية تقوم عليها الصناعات الإبداعية كأحد قطاعات مرحلة ما بعد الصناعية، والتي مع ظهورها بداية الألفية الجديدة أضحت تسجل عوائد سنوية كبيرة تقدر بمليارات دولارات، وبمساهمة تقدر بـ3% في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ومع توظيف 30 مليون عامل بالعالم.

وهذا ما يعكس موجة الإهتمام الدولية بتوجه نحو قطاع الصناعات الإبداعية كأحد الركائز التنموية المستدامة، والبدائل الإستراتيجية في الإقتصاديات الدولية.

مما يدفعنا للتسائل عن:

ما هو موقع الصناعات الإبداعية كأحد البدائل الإستراتيجية من مشروع تنمية وتنويع الإقتصاد الوطني؟

- **فرضية الدراسة:**

لقد تناول مخطط عمل الحكومة الجديد ضرورة التوجه نحو أطر صناعية حديثة، لعلى من بينها تلك التي تتخذ من الثقافة موردا لها، مما يفترض عليه وجود تركيز على الصناعات الإبداعية ضمن نموذج النمو الإقتصادي الجديد.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف دراستنا هاته إلى:

- تسليط الضوء على سياسة التنويع الإقتصادي وما يرتبط بها.
- عرض المقاربة الإقتصادية للنموذج الجزائري الجديد.
- طرح الصناعات الإبداعية كأحد البدائل الداعمة لمشروع تنويع الإقتصاد الوطني.

- **منهجية الدراسة:**

تم الإعتماد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بالجوانب المختلفة للعناصر المرتبطة بموضوع دراستنا، بغية توضيح المكانة الإقتصادية للصناعات الإبداعية.

- **محاور الدراسة:**

من أجل الإجابة على إشكالية دراستنا، قمنا بتناول الدراسة وفق محورين أساسيين:

- ✓ التنويع الإقتصادي والنموذج الجزائري.
- ✓ الصناعات الإبداعية في ظل مشروع التنمية الجديد.

2.التنويع الإقتصادي والنموذج الجزائري:

1.2التنويع الإقتصادي:

يعتبر كعملية لتنويع مصادر الدخل، بالإنتقال من مرحلة الإعتماد على مورد واحد إلى مرحلة خلق وتوسيع قاعدة إقتصادية إنتاجية متنوعة الهياكل، لخلق قيم مضافة وتوفير مناصب عمل أكثر إنتاجية (قروف، 2016، ص637–638)، مع ضمان ديمومة الإيرادات، والنمو على المدى الطويل، و التعزيز من دور القطاع الخاص بالإقتصاد (بن مريم وآخرون، 2023، ص208–209).

فهو سياسة تنموية توجه الإقتصاد نحو قطاعات وأسواق جديدة متنوعة، تعزز من الإنتاج المحلي داخليا وتستهدف تنويع الصادرات خارجيا، و تقلل من المخاطر الإقتصادية.

أما في جانبه المالي يعتبر كسياسة لإدارة المخاطر تؤدي إلى توزيع المحافظ الإستثمارية على عدة أدوات مالية أو حتى سلعية (بوثلجة وآخرون، 2019، ص71–716)، ويتميز التنويع الإقتصادي بوجود نوعين منه:

- **التنويع الأفقي :** هو عملية توزيع الإستثمار في أدوات من نفس الفئة و توليد منافع و فرص جديدة للسلع المنتجة في نفس القطاع المنتج .
- **التنويع العمودي :** هو عملية تنويع الإستثمار في أدوات مختلفة الفئة فالإستثمار في الأسهم و السندات في القطاع الزراعي والصناعي و الخدماتي (خالد هشام، 2018، ص77–78).

هذا وتسعى الدول في ظل إعتمادها على سياسة التنويع الإقتصادي للوصول إلى جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي: (مجلخ وبشيشي، 2022، ص49).

- التقليل من مخاطر الإستثمارات وزيادة عوائدها؛
- الحد من المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي؛
- يقلص من المخاطر المؤدية لإنخفاض حصيلة الصادرات التي تنعكس على عملية تمويل الواردات وعملية التنمية الإقتصادية؛
- تحسين وضمان وتيرة التنمية والدخل من النقد الأجنبي؛
- تمكين القطاع الخاص في العملية الاقتصادية، و تقليص دور الدولة و القطاع العام.
- تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، مع التقليل من الإعتماد على الخارج؛
- زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري التي من شأنها رفع معدلات النمو الإقتصادي؛
- التقليل من التذبذب والإستقرار في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بخلق عدة قيم مضافة بالإقتصاد؛
- الرفع كل من معدلات التبادل التجاري والحفاظ عليها، والتعزيز من القدرة التفاوضية للدولة بالتجارة الخارجية؛
- توليد فرص وظيفية وإمتصاص البطالة، وزيادة القيم المضافة بالإقتصاد؛
- التعزيز من عملية التنمية المستدامة .

كما يمكن تحديد الأهداف أيضا بحسب الأفق الزمني حيث يكون الهدف في "المدى القصير" التعزيز من عائدات القطاع الرئيسي للإقتصاد، لزيادة نصيب هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والرفع من العائدات التصديرية، ليكون الهدف "بالمدى الطويل" إستخدام عوائد القطاع الرئيسي في إحداث عملية التنمية الإقتصادية المرتكزة على التنويع والإستثمار بالقطاعات الإقتصادية الأخرى .

إن عملية تطبيق التنويع في أي إقتصاد بالعالم يقف على مجموعة من الميكانيزمات الواجب تطبيقها والممثلة في:

- **تفعيل الدولة التنموية:** كونها هي الأساس في إحداث جميع التحولات على مستوى الهيكل الإنتاجي المحلي لإقتصادها، وعلى مستوى علاقاتها الإقتصادية الدولية، من أجل الرفع من ناتجها المحلي والقيام بعملية التنمية التي تهدف إلى الوصول لتنويع حقيقي، عن طريق تغيير

هيكل الإنتاج وتوجيهه وتخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها على مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية، بغية التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصادي المتنوع.

- **برامج الإصلاح الاقتصادي**: وهي آلية تقوم بتوجيه الاقتصاد وتحريكه نحو عملية التنويع من خلال انتهاج مجموعة من البرامج المالية والنقدية والتجارية ...التي من شأنها تحقيق ذلك الهدف على المدى المتوسط والطويل. (الخطيب، 2014، ص6–9).

- **تفعيل دور القطاع الخاص:** كونه بمثابة القلب النابض لأي اقتصاد حيث يعمل أساسا على خلق أعلى قيم مضافة بأعلى ربح، لضمان الاستمرارية وتوسع في الإنتاج مع الرفع من الجودة لاكتساح أسواق متنوعة سواء كانت بالداخل أو الخارج .

- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**: والتي تمثل لب عملية التنويع والنمو الاقتصادي، كونها تعطي لنا عدة مخرجات اقتصادية متنوعة بالسوقين الداخلي وحتى الخارجي، وتحد بشكل أساسي من الاستيراد وتنعش أيضا عملية التصدير، فهي أساسا تقوم بإنعاش وإثراء أي اقتصاد كان.

- **الإستثمار الأجنبي المباشر:** من أهم آليات التنويع حيث يؤدي إلى قيام العديد من الإستثمارات المختلفة في طابعها والتي من شأنها النهوض بالاقتصاد خصوصا باعتبارها مصادر تحويل خارجية ذات كفاءة أكبر من القروض الخارجية التي تؤدي إلى التضخم والمديونية، فالاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة المعروض الإنتاجي وتنويعه مما يسهم من الرفع في عمليات النمو الاقتصادية.

- **تهيئة بيئة أعمال ملائمة:** حيث يعتبر مناخ الأعمال لأي اقتصاد من أبرز العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، المساعدة على قيام وإنشاء مختلف المؤسسات الاقتصادية، فهو يلعب دور البنية التي تحمل الاقتصاد نحو عملية التنويع والإنتاج والنمو (لومايزية، 2017، ص28–29).

ويقاس التنويع الاقتصادي بمجموعة من المؤشرات والمعايير الكمية التي تمكن من قياس درجة التنويع بالقطاعات الاقتصادية والاقتصاد ككل، وتبين مدى النجاح في عملية التنويع الاقتصادي، وتتمثل هذه المؤشرات في : (شريط وولد الصافي، 2022، ص107–109).

- **زيادة فعالية القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي :** هو أحد مؤشرات تحقيق التنويع بزيادته لمصادر إرادات الدولة، بحيث كلما زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلى الإجمالي، كلما زاد مستوى نمو التنوع الإقتصادي .

- **معدل و درجة التغير الهيكلي:** هو مقدار مئوي لنسبة تغير في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل الوطني، ونسبة إسهامات كل القطاعات بالناتج المحلي الإجمالي ممثلا حجم الناتج المولد بالإقتصاد ومعدل نموه السنوي.

- **نسبة تطور تنوع الصادرات:** يقيس نسبة إيرادات الدولة من الصادرات المتنوعة، حيث إذا كانت هذه النسبة أكبر من نسبة مساهمة الإنتاج الرئيسي للإقتصاد في الإيرادات، نقول أن هناك تنويع إقتصادي والعكس يدل على التركيز السلعي وفشل عملية التنويع الإقتصادي.

- **توزيع القوى العاملة على القطاعات:** يقيس نسبة توزيع اليد العاملة بكل القطاعات حيث كلما وجد تركيز كبير لليد العاملة بكل القطاعات كلما أشار ذلك على وجود تنوع إقتصادي، والعكس صحيح، فكلما وجد تركيز كبير لليد العاملة في قطاع واحد كلما أشار ذلك لغياب تنوع إقتصادي.

2.2 النموذج الإقتصادي الجزائري الجديد في إطار تنويع الإقتصاد:

في إطار سياسة تنويع الإقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا من أجل النهوض بالإقتصاد الحقيقي المتنوع خارج قطاع المحروقات والقادر على التصدير تبنت الجزائر نموذجا إقتصاديا مبني على : (Ministère des Finances, 2016, P 2-21 .

❖ **المقاربة المستجدة للسياسة الموازنة (2016 – 2019):** تهدف إلى :

- التطوير من موارد الميزانية العادية وذلك لجعلها قادرة على تغطية نفقات التسيير؛
- التخفض من عجز الخزينة خلال نفس الفترة؛
- حشد لموارد إضافية اللازمة من السوق المالية الداخلية .

❖ **مقاربة التنويع و التحول الإقتصادي (2030 -2020) :** تهدف إلى تحقيق معدل نمو بـ6,5% خارج المحروقات خلال العشرية القادمة، ومضاعفة الناتج الداخلي للفرد بـ2.3 مرة (ليصبح 11500 دولار في العام 2030 على أساس الدخل الحالي)، ومضاعفة حصة الصناعة

التحويلية من حيث القيمة المضافة (لتقدر بـ10% من الناتج الداخلي الخام عام 2030)، وعصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات، والوصول لتحول طاقوي يسمح بخفض معدل النمو السنوي للإستهلاك الداخلي للطاقة (من 6% سنة 2015 إلى 3% سنة 2030)، وتنويع الإقتصاد بشكل داعم لتمويل النمو الإقتصادي المتسارع.

هذا وتم بناء نوعين من السيناريوهات، حيث تم الإبقاء على نفس سعر الصرف في الفترة ما بين 2016 و2019 والمقدر بـ108 دينار للدولار الواحد نسبة تضخم في حدود 4 %.

✓ **السيناريو الأول :** وضع موازنة بتوقع لمعدل سعر نفط بـ40 دولار للبرميل في 2017 و 45 دولار للبرميل في 2018 و50 دولار للبرميل في 2019، مع الإبقاء على مستوى تطور النفقات العمومية التجهيزية، وتوقع تدهور وإختلال للتوازنات الداخلية والخارجية، مما يضاعف من عجز الخزينة، وبالتالي مضاعفة مستوى المديونية الداخلية وتدهور لميزان المدفوعات، ما يساهم في إنخفاض حاد لناتج إحتياطي الصرف مع نهاية سنة 2019.

✓ **السيناريو الثاني :** يتوقع ناتج سلبي لعائد الخزينة بـ1,9% من الناتج المحلي الخام وفائض في ميزان المدفوعات بـ2,2 مليار دولار، مستبعدا مخاطر المديونية الداخلية و الخارجية ومدعما بإحتياطي الصرف المقدر بما يعادل 27 شهرا من الإستيراد.

يقوم هذا النموذج على مجموعة من المراحل وهي: (Ministère des Finances, 2016, P 2-21) .

مرحلة الإقلاع (2016 – 2019) : تعنى برفع جميع مؤشرات وحصص مختلف القطاعات في القيمة المضافة إلى المستويات المستهدفة .

مرحلة التحول (2020 – 2025) : تسمح بتحقيق وتثمين القدرات الخاصة للإرتقاء بالمستوى الإقتصادي وتدارك التأخر.

مرحلة الاستقرار (2026 و 2030) : و هي مرحلة تحقيق التوازنات للإقتصاد الوطني.

أما المحاور التي يركز عليها فتتمثل في: (Ministère des Finances, 2016, P 2-21) .

- **ديناميكية القطاعات:** حيث يتوجب التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة على المستوى القطاعي، و ذلك لبلوغ نسبة 10% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في حدود 2030، وذلك بإنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، مقابل معدل نمو بالقطاعات الأخري يتراوح بين 6.5% و 7.4% لقطاع الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية

في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1.7% خلال هذه الفترة.

- **تعزيز نظام الاستثمار :**لتحقيق التحول الهيكلي الذي يربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر، ما يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية ولمعدل الإستثمار الكلي، يتطلب هذا تفعيل القطاعين الخاص والعمومي، بإحداث تغيرات تدريجية بميزانية الدولة بداية من سنة 2025 بخفض نفقات التجهيز، ووضع نظام إستثمار وطني في التجهيزات العمومية وفق نموذج الشراكة العمومية الخاصة، و ذلك بتحرير الإستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو، ووضع سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

- **الإستدامة الخارجية :** تمثل تحديا في الإطار الإقتصادي المتسارع النمو والمتنوع خارج المحروقات، بحيث سترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نموا بـ6.5% سنويا، وترتبط الصادرات بالمحروقات الذي سيكون نموه 3% خلال السنوات الأولى للتحول، بإعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تجهز إلا بعد فترة معينة، والتي سيكون مصدرها زراعي وصناعي وخدماتي، وتفعيل وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض منها قابل للتصدير، علما أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات و إستيراد المواد الطاقوية خلال السنوات الأخيرة، لا يمكن تحملها بداية من العام 2020.

تعتمد السياسة الإقتصادية الجديدة للحكومة الجزائرية على تحقيق التنوع الإقتصادي على مجموعة ميكانيزمات تتجلى من خلال : (Ministère des Finances, 2016, P 2-21 .

- تحفيز المقاولاتية وإنشاء الشركات والمؤسسات بالجزائر؛
- تمويل الاستثمار؛
- تفعيل سياسة صناعية تنوعية؛
- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي و إدماجه ؛
- ضمان أمن المصادر الطاقوية و تنوعها؛
- حوكمة نموذج النمو الاقتصادي الجديد)

3. الصناعات الإبداعية في ظل مشروع التنمية الجديد:

1.3 الصناعات الإبداعية:

لقد بدأ الترويج للصناعات الإبداعية كأحد البدائل الحديثة الأساسية لتحقيق النمو الإقتصادي اللاحق للصناعة في بريطانيا من قبل الحكومة العمالية بقيادة توني بلير (Tony Blair) مع نهاية التسعينيات وبداية الألفينيات، حيث جاء الإهتمام بهذه الصناعة كنتيجة للتطورات التكنولوجية والإجتماعية التي طرحت فكرة تحويل النشاطات المولدة للمعنى وللخائص والمحتويات الجمالية، إلى ثروة عن طريق التجارة فيها وفي حقوق ملكيتها الفكرية القائمة عليها (محمد هيبه وآخرون، 2021، ص572).

لهذا يعتبر التعريف الذي وضعته دائرة الثقافة والإعلام الرياضية في بريطانيا سنة 1998، من أبرز التعاريف المرجعية للصناعات الإبداعية في العالم، والتي عرفتها على أنها "الأنشطة النابعة أصولها من الإبداعات الفردية والمهارات و الموهبة الفردية، والتي بإمكانها أن تتطور إلى خلق ثروة و فرص عمل عن طريق توليد وإنتاج وإستغلال الملكية الفكرية" (سمير علي عطية وآخرون، 2022، ص64–65).

كما أن هذه الصناعات قد حظيت بإهتمام بليغ من طرف السلطات الأسترالية، حيث قامت بإدراجها ضمن تعريف العمل الثقافي، والذي ضمت وأشملت فيه كل من الخدمات الدينية وتعليم الفنون وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة إلى جانب المحميات وحدائق الحيوانات وحدائق النباتات، ليكون بذلك أوسع نطاقا من تعريف المملكة المتحدة (شاكر عبود، 2015، ص7).

أما على النطاق الدولي فقد قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (UNCTAD) تعريفا للصناعات الإبداعية على "أنها دورات خلق وإنتاج وتوزيع المنتجات من سلع وخدمات، التي تستخدم الإبداعية ورأس المال الفكري كمدخلات رئيسية لها"، فبحسب الأونكتاد فإن هذه الصناعات تشمل أربعة مجموعات متمثلة في: (حاج عبد الحفيظ، 2023، ص1690–1691).

1) مجموعة التراث: و هي بدورها يتم تقسيمها إلى فرعيين ثانويين و هما:

- **أشكال التعبير الثقافي:** و التي تضم كل من المهرجانات والإحتفالات والحرف اليدوية.

- **المو اقع الثقافية:** والتي تشمل المتاحف والمعارض والمكتبات والمواقع الأثرية.

2) مجموعة الفنون: تغطي مجموعة الصناعات القائمة على الفن والثقافة، وتنقسم إلى:

- **الفنون البصرية:** تنجلي في التصوير الفوتوغرافي والرسم، إلى جانب النحت والتحف.
- **الفنون المسرحية:** المتمثلة في المسرح و السيرك، والأوبرا والموسيقى.

3) مجموعة وسائل الإعلام: و هي الصناعات التي تعمل على التواصل مع الجمهور العريض من خلال إنتاج المحتويات الإبداعية، و التي تتمثل في:

- **النشر والوسائط المطبوعة:** وهي الصحافة والكتب وغيرها من المطبوعات الأخرى.
- **الوسائل السمعية و البصرية:** تضم كل من الإذاعة و التلفزيون، الأفلام وأفلام الكرتون.

4) مجموعة الإبداعات الوظيفية: و هي تلك الصناعات الإبداعية التي تعمل على خلق سلع وخدمات يتم تحديدها من قبل أذواق المستهلكين وديناميكيات الأسواق الدولية، وتتكون هذه المجموعة من ثلاثة مجموعات فرعية:

- **التصميم:** والذي يشمل ألعاب الأطفال والرسم، والمجوهرات والأزياء.
- **وسائل الإعلام الجديدة:** وهي المحتويات الإبداعية الرقمية، ألعاب الفيديو والبرمجيات.
- **الخدمات الإبداعية:** فهي كل من الإعلان والخدمات الثقافية والترفيهية، الخدمات المعمارية، والأبحاث الإبداعية .

كما أن موضوع الصناعات الإبداعية قد حظى بإهتمام الأكاديمين على إختلاف تخصصاتهم، فنجد أن ريتشارد إي كيفز (Richard E. Caves) سنة 2000 رأى أن الصناعات الإبداعية على أنها تلك الصناعات التي تسمح بتوفير السلع والخدمات ذات الإرتباط الكبير بالقيم القافية أو الفنية أو الترفيهية، والتي تختص في نشر الكتب والمجلات، والفنون الأدائية والبصرية، والأفلام والتلفزيون والتسجيلات الصوتية، والألعاب والموضة.

فيما كان جون هوكينز (John Howkins) سنة 2001 السباق لإدخال مصطلح "الإقتصاد الإبداعي"، حيث إرتكز على قوانين حماية الملكية الفكرية من حقوق حماية براءة الإختراع،

وحقوق العلامات التجارية والنشر والتصميم والرسم، بغية دمج مفهومي الإبداع الثقافي مع الإبتكار الاقتصادي.

في حين أن روث توس (Ruth Towse) قد أشار سنة 2011 للصناعات الإبداعية على أنها تحتوي على الصناعات الثقافية، والفنون المسرحية والإبداعية، و هي بالتالي تشمل أساسا الفيديو، الأفلام، التلفزيون، الراديو، الألعاب، الإشهار، التصميم، الأزياء، الفن والحرف اليدوية، والهندسة المعمارية،... (حيمران وآخرون، 2021، ص81–82).

و إجمالا يمكن القول أن الصناعات الإبداعية هي تلك الصناعات التي تدمج بين الثقافة والفن والموهبة مع الإبداع والإبتكار والتكنولوجيا، لخلق ثروة بالمنتجات السلعية والخدماتية ذات القيمة الإبداعية والجمالية، و المحمية بحقوق الملكية الفكرية.

- **خصائص الصناعات الإبداعية:**

تتسم الصناعات الإبداعية كغيرها من الصناعات بمجموعة من الخصائص والمواصفات المميزة لها، و لعلى من أبرزها:

- **الإنتشار الواسع لها عبر العالم:** حيث تتميز بسرعة إنتشارها ودخولها إلى الأسواق إضافة لإستدامة منتوجاتها.

- **الإنتاجية المتطورة:** بإعتبارها صناعة ذات طبيعة إرتقائية فعالة، منتجة للسلع والخدمات والمنتوجات الفكرية المتنوعة والمستحدثة والجديدة والفعالة المتميزة بقابلية التحسين والتطوير المستمرين.

- **اللانمطية:** حيث أنها صناعة تعتمد على الحرية خاصة في العمل، وعلى كثافة تنقل اليد العاملة ذات المهارات العالية بداخلها عكس باقي قطاعات الصناعات الأخرى.

- **الإعتماد على الملكية الفكرية والقدرات الإبداعية للأفراد:** كون أنها ترتكز أساسا على موهبة أفرادها وعلى الأنشطة الإبتكارية الجديدة، وعلى قدرات المختصيين والخبراء العامليين فيها.

- **الإنتاج والتسويق الفوري:** كون أن منتجاتها حيوية ذات نفاذية عالية في الأسواق، ومحققة لتفاعلات الحاجة والرغبة والقدرة، كون أن عمليات التسوق فيها إبتكارية وإبداعية وفورية وآنية، فضل إعتمادها على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

- **الحركية الكثيفة:** حيث تتميز بسرعة تحولها وتنوعها الإنتاجي، وسرعة حركة مواهبها الإبداعية وتدافع عواملها الإنتاجية، وسرعة توافقها مع رغبات و إحتياجات المتعاملين والعملاء.

- **اللحظية التوافقية:** حيث أن هذه الصناعات تعطي أهمية كبيرة للحاضر، مما يدفعها إلى توليد الحاجة للإختراع وجعل هذا الأخير أداة فعالة للتطوير، مما يجعل هذه الصناعات دائمة البحث عن المبدعين القابلين للتطور (إبراهيم، 2020، ص382–383).

2.3 عوائد الصناعات الإبداعية وموقعها من مشروع التنمية:

- **عوائد تبني الصناعات الإبداعية على الإقتصاديات الوطنية:**

إن عملية الإعتماد على الصناعات الإبداعية في إطار التخطيط نحو تنويع وتوسيع قاعدة الإنتاج للإقتصاد الوطني، يشكل إضافة نوعية و عملية، تسهم في بناء إقتصاد قوي في مواجهة التحديات المستقبلية الداخلية والخارجية، وتفتح آفاق و فرص تنموية جديدة، وهذا ما يترجمه الإهتمام العالمي بها كقاعدة مهمة في بناء الإقتصاد المعرفي وتعزيز من عملية التنمية المستدامة، خصوصا وأن هذه الصناعات أبرزت إمكانيات نمو وصمود في فترة جائحة الكوفيد 19 وقبلها في الأزمة المالية العالمية 2008، كما أنها أظهرت العديد من المؤشرات والعوائد الاقتصادية، نبرزها فيما يلي:

- **الرفع من الناتج المحلي الإجمالي:** لقد حظيت الصناعات الإبداعية على إجماع دولي بأنها صناعة مولدة للنمو الاقتصادي وللتنمية المستدامة، نظرا لقدراتها التنافسية حيث فاق معدل نموها ثلاث أضعاف نمو إجمالي الإقتصاد حاليا، والتي أصبحت تشكل منه ما يفوق 5%، وهذا ما تترجمه نسبة الإيرادات المحصل عليها من هذه الصناعات والتي مثلت في قارة آسيا 33% من ناتجها الإجمالي المحلي، محققة بذلك أعلى نسبة مقابل أقل نسبة والتي كانت بـ 3% في الشرق الأوسط و إفريقيا، كما بلغت عائدات المحتوى الثقافي الإبداعي الرقمي 65,6 مليار دولار، فيما بلغت عائدات السلع الإبداعية المباعة على الأنترنت 26,3 مليار دولار وهذا سنة 2015، وفي 2016 بلغت إيرادات التلفزيون 13,8 مليار دولار، و13,8 مليار دولار للفنون البصرية، و9,2 مليار دولار للصحف، وهذا ما يدل على قوة فروع الصناعات الإبداعية في تحقيق عائدات إقتصادية مهمة ومعتبرة، فحسب اليونسكو تشير تقديراتها المبدئية حول مساهمة هذه الصناعات في النمو الإقتصادي إلى تحقيقها لـ250 مليار دولار سنويا، لهذا أصبحت العديد من

بلدان العالم ترى نصيبها من هذه الإيرادات كالبرازيل والصين وكوريا الجنوبية وباقي الدول النامية على غرار المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

- **التقليل من البطالة:** إن النمو الكبير للصناعات الإبداعية أتاح العديد من الفرص للأفراد للمساهمة فيها، فأصبحت بذلك من أبرز الصناعات الموظفة لليد العاملة، كونها تشمل كل أنواع الفاعليين في الحياة الاقتصادية من أفراد ومؤسسات وشركات صغيرة وكبيرة، وشركات متعددة الجنسيات، مما جعلها تخلق 29,5 مليون فرصة عمل سنة 2013، شكلت منها الوظائف الإبداعية ما قيمته 63% و36,9% للوظائف الأخرى، كما أنها أصبحت تساهم في قارة آسيا بما نسبته 43% في العمالة الوطنية، أما في إفريقيا والشرق الأوسط فمساهمتها تمثل ما نسبته 8%، أما عن فروع هذه الصناعات فقد وفرت الفنون البصرية أزيد من 6732 فرصة عمل، و3979 فرصة عمل بالموسيقى، و3670 فرصة عمل في الكتب، كما أنه بحسب منظمة العمل الدولية أصبحت الصناعات الإبداعية تشغل سنة 2015 ما يصل إلى 6% من إجمالي العمالة في العالم، وكل هذه المعطيات تعزز من مكانتها كأحد الآليات الإقتصادية التي تتيح توفير وتنويع فرص العمل والدخل، خاصة في تلك البلدان التي تعاني من مشاكل البطالة (أمبابى، 2020، ص69–71).

- **الرفع من قيمة الصادرات:** إن الصناعات الإبداعية بإعتبارها صناعة ذات منتوجات سلعية وخدماتية متنوعة تعتبر كإطار مهم لتنويع صادرات أي إقتصاد كان، حيث سجلت صادرات الخدمات الإبداعية لوحدها ما يقارب 1,1 تريليون دولار سنة 2020، و524 مليار دولار صادرات السلع الإبداعية في نفس السنة، ومازالت تعرف وثيرة نمو كبيرة نتيجة للتحول اللامادي للعديد من السلع الإبداعية، وللإرتفاع الكبير على طلب صادرات البرمجيات والبحوث والتطوير (*Creative Economy Outlook 2022*, 2022,P3)، لتصبح بذلك الدول أمام فرصة كبير تتيح لها توسيع قاعدتها التصديرية و رفع من عائداتها من الخارج.

- **تنمية وتنويع الصناعات المحلية:** تقدم الصناعات الإبداعية فرص كبيرة لتنمية المنتوجات المحلية، كونها ترتكز خاصة على موهبة الرأس المال البشري وثقافته مما يفتح أمامه الطريق نحو إنشاء مشاريع تجارية إبداعية، وفضاءات لمنتجات إبداعية تعكس مجموعة أفكار إبتكارية كحلول للمشكلات المحلية والإقتصادية، تسمح بتوليد دخل وفرص عمل، وتعبر عن

قدرات المجتمع في تطوير منتجات تلبي تطلعاته محليا وتسمح له بالمنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

- **تنشيط الإستثمارات:** إن عملية التوجه نحو تبني الصناعات الإبداعية تعني أيضا التوجه نحو تبني المنافسة على جذب وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، عن طريق الترويج للإمكانيات الثقافية والإبداعية المرتبطة بالبلد والمرتبطة بمواهب العنصر البشري التي تمثل نواة مدخلات إنتاج منتوجات إقتصادية إبداعية ذات القيمة المضافة الأعلى، وهذا ما يفسر مكانة الإبداع كمحرك لها وكعنصر جاذب للشركات التي تبحث على نقل وإقامة أنشطتها في مناطق تواجد الطبقات المبدعة، بغية الإستثمار في أفكارهم وحلولهم ومحتوياتهم المبتكرة لمواجهة التحديات الإقتصادية والإجتماعية للشركات والمجتمعات.

- **تعظيم القيمة المضافة:** بإعتبار أن الصناعات الإبداعية تعتمد بصفة كبيرة على الإبتكار كدافع لنموها، فهي تساهم بذلك في تحسين القيم المضافة لباقي القطاعات الاقتصادية التي تعتمد في مدخلاتها على الصناعات الإبداعية التي تزودها بالمحتويات الثقافية والإبداعية والرقمية والمهارات العالية ورأس المال البشري العالي التأهيل والمبدع، هذه المدخلات تسمح لتلك القطاعات الاقتصادية بتحقيق ميزات تنافسية وقيم مضافة عالية، مع توفير لها الحافز على الإبداع والقدرة والمرونة بما يتيح إستمرارها في النمو.

- **تنشيط السياحة:** ترتبط السياحة بشكل كبير مع الثقافة وتنوعها وتعتبر هذه الأخيرة من أهم عناصر الصناعات الإبداعية التي بدورها تعمل على توفير سلع وخدمات تعكس هذا التنوع، وتسمح بذلك بتزويد السياحة بعناصر جذب توفر لها قدرات تنافسية متميزة، تسمح بجذب السياح وتتيح لهم تجريب الثقافة المحلية، كما تسمح أيضا بعملية نقل المعرفة وإستدامة قيم وعناصر الموروث الثقافي والسياحي (بن موسى، 2021، ص166–169).

- **الحد من الفقر:** تعتبر الصناعات الإبداعية مصدرا جد قوي في محاولة القضاء على الفقر بإعتباره الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، وبإعتبارها أنها من بين أسرع القطاعات الإقتصادية نموا وتوسعا سواءا في الإقتصاديات الصناعية أو النامية، حيث ووفقا للبنك العالمي فإنه يتوقع أن تساعد الصناعات الإبداعية بحلول سنة 2030 في التقليص من نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 1,25 دولار باليوم (كوبيبي، 2021، ص333–334).

- **موقع الصناعات الإبداعية من مشروع التنمية في الجزائر:**

تم في الجزائر الإعتماد على مصطلح الصناعات الثقافية والإبداعية للإشارة إلى إيداع وإنتاج وتسويق المحتوى الإبداعي ذو الطبيعة الثقافية واللامادية الشاملة للأنشطة التي تنتج ويعاد إنتاجها وفقا لمبادئ الإنتاج الصناعي، ومنه يتم تحويلها لسلع إستهلاكية تعرض بالأسواق من خلال الإنتاج الضخم لهذه السلع التي يقابلها الإستهلاك الجماهيري العريض.

عموما، يمكن القول بأن الجزائر تحوز على إمكانيات معتبرة خاصة إذا نظرنا من جانب الهياكل الثقافية كالمسارح ودور السينما والمكتبات، ووسائل السمعي البصري والموسيقى ...وغيرها من الهياكل والموروثات الثقافية الأخرى (دربين ومحاجبي، 2022، ص344–345)، وهذا ما جعل من الدولة الجزائرية تبدي توجها ملموسا بهذه الصناعات خاصة الثقافية منها في إطار مشروع الحكومة التنموي للجزائر الجديدة والتي تعمل على تطبيقه في أرض الواقع، حيث تسعى إلى أقصدة الثقافة وتحويلها من مجال للترفيه فقط إلى قطاع إستثماري خلاق للقيمة المضافة ولفرص الشغل والعمل، وهذا ما تثبته بعض المجهودات والمبادرات الرامية لتطوير الصناعات الثقافية كونها تشكل أحد المحاور الرئيسية للرؤية الإقتصادية الحديثة لبناء الدولة الجزائرية الجديدة، والتي تم إدراجها بشكل صريح ضمن الإلتزام العشرين لرئيس الجمهورية الجزائرية المتعلقة بالإنتاج الفكري والفني والثقافي لخدمة النمو الاقتصادي، حيث تعد عملية تفعيل الدور الإقتصادي للتراث الوطني وحمايته وترقيته في قلب مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024، كما أن هذه العملية تعتبر كبند أساسي من مخطط العمل الحكومي لسنة 2021 في النقطة 03 والتي تتعلق بالحفاظ على التراث الثقافي الوطني وتنميته وترقيته، من البند 02 الخاص بسياسة تعزيز الرأس المال البشري، من الفصل 3 للمخطط رؤية الحكومة وإستراتيجيتها من أجل التنمية البشرية والسياسة الإجتماعية المدعمة، كما أنه يمكن ملاحظة هذا الإهتمام عن طريق رفع الإعتمادات المخصصة لوزارة الثقافة والفنون بعنوان ميزانية التسيير للسنة 2022 إلى حوالي 16,1 مليار دج بعدما كانت سنة 2020 بـ14,9 مليار دج، و التي تفسر عملية التوجه نحو إعادة الهيكلة الإقتصادية للقطاع الثقافي، والتي كانت شعار أول منتدى ينظم للإقتصاد الثقافي بالجزائر "الثقافة إستثمار مجتمعي وإقتصادي" في 3 أفريل 2021، إضافة إلى ذلك فإنه في سنة 2015 تم إنشاء الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب على مستوى وزارة الثقافة والفنون من أجل

تعزيز إعانات الدولة لترقية الفنون والآداب وتطويرها، والتعزيز من الإنتاج السينمائي و توزيعه وإستغلاله وتجهيزه، وكان هذا في إطار مساعي الدولة لتثمين القطاعات الثقافية.

إن هذه المعطيات ما هي إلا مؤشرات تدل على بداية الإهتمام والتوجه نحو تبني قطاع صناعي جديد يبدأ بالعمل على أقصدة الثقافة كمرحلة أولية لبعث الصناعات الإبداعية، من خلال مشروع إعادة النظر في شؤون تسيير القطاع الثقافي توجيهه نحو الجدوى الإقتصادية في خلق القيمة المضافة وفرص الشغل، وخلق منتوجات متنوعة في إطار عملية توسيع إيرادات الإقتصاد الوطني و تنويعه بما يسمح والإستفادة من الفرص التي تتيحها الصناعات الإبداعية سواءا في الأسواق المحلية أو الدولية والإستفادة من الميزات التنافسية التي يمكن أن يتيحها الموروث الثقافي للمنتوجات الإبداعية الجزائرية (جوادي, 2022, ص 4–5).

4. تحليل النتائج:

لقد أفضت دراستنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- إرتكاز سياسة التنويع الإقتصادي وفق النظرة الإستشرافية للإقتصاد الجزائري في البداية على التنويع الأفقي، الذي يستهدف تنويع مخرجات ومنتوجات القطاع الأساسي وهو قطاع المحروقات، بإعتباره أساس الإيرادات الرئيسية للإقتصاد، ومن ثم إستغلال هذه الإيرادات في عملية الإنتقال إلى التنويع العمودي الهادف إلى تغيير في هيكل إيرادات الدولة، عن طريق تنويع القاعدة الإستثمارية في كل القطاعات التجارية، والزراعية، والصناعية ... وهذا وفقا للمراحل الزمنية المحددة في النموذج الجديد.

- بيان أن الصناعات الإبداعية هي بديل حديث وسريع وفعال في الإقتصاد العالمي خلال الألفية الجديدة، وهذا ما تفسره عملية تطوير النماذج الهيكلية لهذه الصناعة من قبل العديد من الدول التي إعتمدتها كإطار لتنويع مداخيلها، ونظرا لتوافق عوائد هذه الصناعة مع أهداف سياسة التنويع الإقتصادي.

- التوجه نحو عملية أقصدة الثقافة والتي تتوافق مع المرحلة الثانية للنموذج الجديد وهي مرحلة التحول (2020-2025)، مما يدل على التوجه نحو الإعتماد على الصناعات الثقافية بصفة خاصة، بإعتبارها جزء من الصناعات الإبداعية، وهذا أمر طبيعي كون أنه لا يمكن الوصول إلى الكل دون إقامة الجزء، كما أنه لايمكن الحديث عن صناعة إبداعية دون تحديد

هيكلها ضمن مكونات البيئة الإقتصادية الجزائرية، ودون توفير المدخلات الأساسية لها وما تتطلبه من مهارات عالية ومواهب ومدن إبداعية مستقطبة للطبقة الإبداعية الخلاقة للثروة والقيم المضافة وفرص العمل.

5. خاتمة:

عمدت الجزائر مع بداية الألفية الثالثة على رفع تحدي تحقيق النمو الإقتصادي خارج المحروقات، من خلال تبني سياسة التنويع الإقتصادي وفقا للنموذج الجديد للنمو الإقتصادي الذي أقرته سنة 2016، والذي أبان في مرحلته الثانية على مؤشرات تدل عن بداية الإهتمام نوعا ما بمسايرة التوجهات الحديثة لفترة ما بعد الصناعة، عن طريق بعث مشاريع حماية وترقية وأقصدة الثقافة، هاته الأخيرة التي تعتبر لب وجوهر الصناعات الإبداعية وفروعها التي تعمل على تحقيق الوصل بين الإبداع والثقافة لتحقيق الغايات الإقتصادية المتنوعة سواء للأفراد أو المؤسسات أو الحكومات، مما يحتم على الجزائر في إطار المسعى الجديد تعزيز جهودها وتوجيهها نحو توفير البيئة الأساسية التي من شأنها تسريع عملية التحول الإقتصادي في تبني وإستغلال الفرص التنموية التي تتيحها الصناعات الإبداعية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي.

ومن خلال ما سبق في دراستنا، نوصي بمايلي:

- ضرورة دراسة و تحليل الإمكانيات الإقتصادية والمتطلبات الضرورية المرتبطة بإقامة الصناعات الإبداعية؛
- صياغة و تحديد مفهوم ونموذج تصنيف للصناعة الإبداعية المراد إعتمادها وفقا لمبدأ الجدوى الإقتصادية والأولويات المراد الوصول إليها؛
- العمل على التعزيز من عملية تكوين الرأسمال البشري ذو المهارة العالية والموهبة وذو القدرة على الإبداع، وبما يتوافق وإحتياجات سوق العمل الخاصة بهاته الصناعة، مع الحرص على دعم وإستقطاب الطبقة المبدعة.

6. قائمة المراجع:

- **المقالات:**

- عبد العزيز إبراهيم، (2020)، المداخل التربوية لتحقيق الاقتصاد الإبداعي بين طلاب التعليم الجامعي النوعي، المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج، 77 (77), 363–477؛

- أمبابى نرمين عبد القادر، (2020)، التوجهات الدولية لتطوير مفهوم الصناعات الإبداعية وسياساتها وأثرها على مؤسسات المعلومات فى المجتمعات العربية: دراسة تحليلية، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، 2 (4)، 45–126، https://doi.org/10.21608/jslmf.2020.92764 ؛

- بن مريم محمد، بوخاري بولرباح، وبربري محمد أمين، (2023)، تحليل العلاقة بين مؤشر التنويع الاقتصادي و حجم النفقات باسخدام نماذج الـ- VAR دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1980-2021، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، 7 (1)، 206–226؛

- بن موسى نبيل، (2021)، الاقتصاد البنفسجي والتنمية المستدامة –تجارب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، 2 (2)، 161–180؛

- حاج عبد الحفيظ, نسرين، (2023)، أهمية حماية الصناعات الإبداعية في انشاء المؤسسات الناشئة وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الفكر القانوني والسياسي، 7 (1)، 1687–1698؛

- حيمران محمد، ريموش كوثر، وبورنيسة عبد القادر، (2021)، دور الجباية العادية في تنمية الاقتصاد الإبداعي في الجزائر، مجلة الإقتصاد والمناجمانت، 20 (2)، 78–91؛

- خالد هشام عبد الحميد، (2018)، التنويع الاقتصادى والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 19 (1)، 75–98؛ https://doi.org/10.21608/jpsa.2018.128822

- دربين نصيرة،محاجبي عيسى،(2022)، المكتبات العامة حاضنات الصناعات الثقافية والإبداعية: المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في الجزائر نموذجا، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، 14 (2)، 328–364؛

- شاكر عبود لقاء، (2015)، الصناعات الإبداعية في الوطن العربي....الطريق إلى النمو االقتصادي المستدام، كلية مدينة العلم الجامعة؛

- شريط فيروز، ولد الصافي عثمان، (2022)، أثر مؤشرات التنويع الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض دول إفريقيا خلال الفترة 2000 – 2020، مجلة البشائر الاقتصادية،8 (3)، 104–118؛

- بوثلجة عائشة، زروخي فيروز، وغلاب فاتح، (2019)، المقاولاتية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، 3 (3)، 713–730؛

- سمير علي عطية دعاء، محمود سعد هبة، حسني العصار حنان، ونبيل جرجس أماني، (2022)، تطوير عرض التراث من خلال فكر الصناعات الابداعية بالتطبيق على المنازل التراثية الاسلامية بالقاهرة، المجلة العلمية لكلية السياحة و الفنادق جامعة الأسكندرية، 19 (2)، 62–79؛

- قروف محمد كريم، (2016)، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2014/1980)، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، 9 (2)، 632–664؛

- كوبيبي حفصة، (2021)، أهمية الثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، 8 (3)، 327-341؛

- لومايزية, عفاف، (2017)، التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة، *مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية*، *2017* (62)، 22–30؛

- مجلخ سليم، بشيشي وليد، (2022)، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019، المجلة الجزائرية للتسيير والاقتصاد، 16 (1)، 46-60؛

- محمد هيبه اسلام، اليحيائية فخرية، المعمري بدر، والعامري محمد، (2021)، الصناعات الإبداعية بسلطنة،عمان ودورها في تنمية الاقتصاد القومي في ظل الثورة التكنولوجية المعاصرة، المجلة العلمية لجمعية امسيا – التربية عن طريق الفن، 7 (25)، 564–594؛https://doi.org/10.21608/amesea.2021.147985

- **المداخلات:**

- الخطيب، ممدوح عوض، (2014, فبراير 16)، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض؛

- جوادي نور الدين، (2022 يناير 10)، دور "الخارطة الثقافية" في تحقيق الاستثمار الكفء للتراث المعماري كعنصر مرجعي للتنمية المستدامة في الجزائر، السكن التقليدي في الجزائر، من العصر القديم الى العصر الحالي، عنصر مرجعي للتنمية المستدامة، دار الثقافة مدينة تامنغست؛

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

- United Nations Conference on Trade and Development, Creative Economy Outlook 2022, (2022). 14;

- Ministère des Finances, LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE (SYNTHESE), (2016), République Algérienne Démocratique et Populaire, https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/modele_economique.pdf;